عشر حقائق عن جزيرة **دوكدو**

غير معروفة في اليابان

NORTHEAST ASIAN
HISTORY FOUNDATION
http://www.nahf.or.kr

Imgwang Bldg., 81Tongilro, Seodaemun-gu, Seoul 120-705, KOREA
•Tel. 02-2012-6122 •Fax. 02-2012-6186 •E-mail. book@nahf.or.kr

تزعم اليابان أنها ظلت معترفة بوجود جزيرة دوكدو من مدة طويلة

تم تأكيد اعتراف اليابان بوجود جزيرة دوكدو من خلال العديد من الوثائق المكتوبة والخرائط، بما في ذلك "الخريطة المنقحة والكاملة للأراضي والطرق اليابانية(كيسي نيبون يوتشي روتيئي زينزو)" (في نسختها التي نشرت ١٨٤٦م)، التي جمعتها سيكيسوي ناجاكوبو.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

اليابان اعترفت منذ مدة طويلة أن دوكدو أرض كورية

قدّمت نسخة ١٨٤٦ من "الخريطة المنقحة والكاملة للأراضي والطرق اليابانية(كيسي نيبون يوتشي روتيئي زينزو)" كدليل على أن اليابان اعترفت منذ مدة طويلة بأن دوكدو أرض يابانية. ومع ذلك، تقع جزيرة دوكدو وجزيرة أولونغ خارج خطوط الطول والعرض في نسختها الأصلية التي نشرت في عام ١٧٧٩. علاوة على ذلك، فإن "سجلات المراقبة في محافظة أوكي (أونشو سيتشو غوكي)" (التي نشرت في عام ١٦٦٧) تحتوي على فقرة تشير إلى أن جزر أوكي تمثّل الحدود الشمالية الغربية لليابان. (انظر إلى المادة ١) هذه الفقرة تشير إلى أنّ اليابان لم تعترف بدوكدو كأرض يابانية.

علاوة على ذلك، هناك العديد من الخرائط نشرتها الحكومة اليابانية بما فيها "خريطة المناطق الساحلية اليابانية(داي نيهون ينكاي يوتشي زينزو)" التي نشرت في عام ١٨٢١ من قبل اينو تاداتاكا، حيث أنها لم تصف جزيرة أولونغ وجزيرة دوكدو كجزء من الحدود اليابانية. كما أنّ "الخريطة الكاملة لجوسون(شوسين زينزو)" والتي نشرت في عام ١٨٧٦ من قبل المكتب الاستشاري للجيش الياباني، وضعت الجزيرتين داخل حدود جوسون.

وأيضا تظهر وثائق رسمية للحكومة اليابانية أن اليابان لم تعترف بدوكدو كأرض تابعة لها حتى موعد ضمّها للجزيرة بصورة غير شرعية في عام ١٩٠٥. كما أنّ مسؤولا في وزارة الخارجية اليابانية بعد التحقيقات حول جوسون، كتب تقريرا هو "تحقيق سري حول تفاصيل علاقة كوريا مع اليابان(شوسين كوكو كوساي شيماتسو نيتانشو)"، والذي يعود تاريخه إلى العام ١٨٧٠ حيث تحدّث التقرير عن جزيرتي أولونغ ودوكدو تحت عنوان "خلفية حول كيفية ضم تاكيشيما و ماتسوشيما إلى جوسون". تجدر الإشارة هنا إلى أن تاكيشيما تعني جزيرة أولونغ وماتسوشيما تعني جزيرة دوكدو. هذا النصّ أيضا يظهر أنّ دوكدو كانت تعتبر ضمن حدود جوسون وليست أرض يابانية. (انظر إلى المادة ٢).

في عام ١٨٧٧ تلقت وزارة الداخلية اليابانية طلبا حول ما إذا كان ينبغي ضم أولينغدو ودوكدو إلى تسجيل الأراضي في محافظة شيماني وردا على هذا الطلب، فإنّ مجلس الدولة الذي يسمى دايجوكان، وهو أكثر مكتب حكومي حجية في اليابان، أصدر أمرا يقول فيه "فيما يتعلق بالاستفسار حول تاكيشيما (تعني جزيرة أولونغ) والجزيرة الأخرى(تعني جزيرة دوكدو)، فإنه يجب أن يكون مفهوما أن هذه الدولة "اليابان" ليس لها علاقة بهما وفقا للإجراءات التي اتخذها توكوغاوا باكوفو للعبور إلى أولونغ في نهاية القرن السابع عشر. يدعي بعض العلماء اليابانيين إلى أنّ كلمة الجزيرة الأخرى في هذا الأمر لا تعني دوكدو. ومع ذلك، فإنّ "الخريطة المبسطة لإيسوتاكيشيما(إيسوتاكيشيما رياكوزو)" التي تم نشرها في عام ١٨٧٧ وسلّمتها محافظة شيماني إلى وزارة الداخلية، أوضحت أن الجزيرة الأخرى هي ماتسوشيما، وهي تعني دوكدو. (انظر إلى المادة ٣)

المادة

١. الخريطة المنقحة والكاملة للأراضي والطرق اليابانية(كيسي نيبون يوتشي روتيئي زينزو) (النسخة الأصلية تعود إلى عام ١٧٧٩)

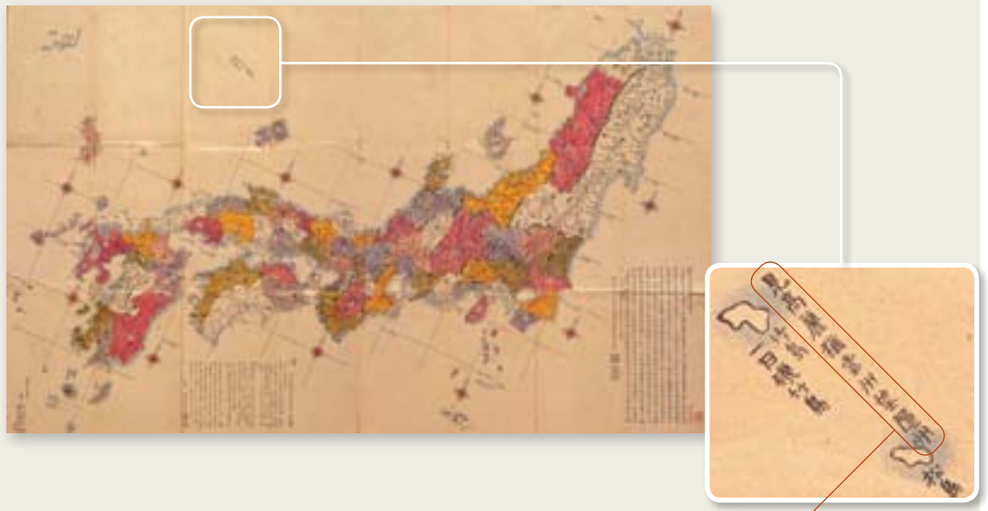

رؤية كوريو(جوسون) من جزيرة أولونغ يبدو أنها يمكن رؤية إينشو (حاليا جزر أوكي) من أونشو (حاليا محافظة شيماني).

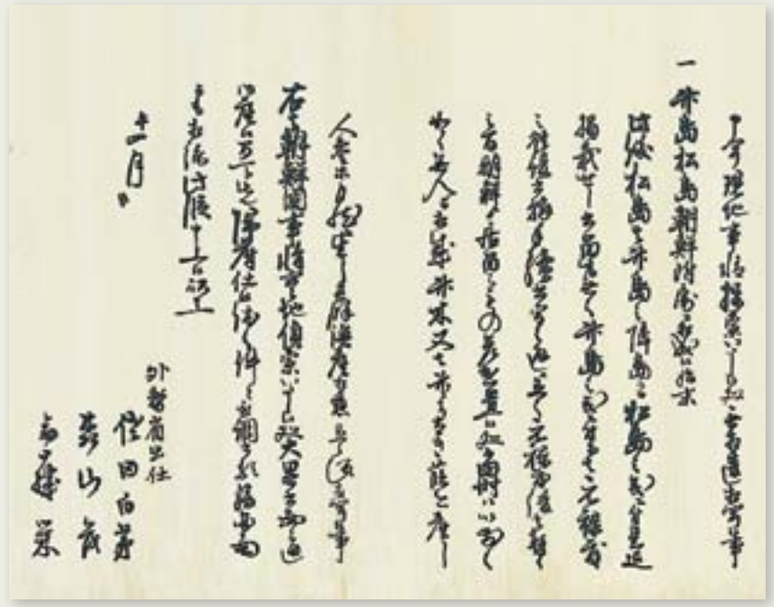

خلفية حول كيفية ضم تاكيشيما(جزيرة أولونغ) و ماتسوشيما(جزيرة دوكدو) إلى جوسون

”ماتسوشيما(جزيرة دوكـدو) هي جزيرة بالقرب من تاكيشيما(جزيرة أولونغ). لا توجد سجلات متعلقة بماتسوشيما وإنما فقط خطابات متبادلة في نهاية القرن السابع عشر بما فيها تعليقات متعلقة بتاكيشيما(جزيرة أولونغ). في نهاية القرن السابع عشر ولبعض الوقت، أرسلت جوسون مواطنين للسكن في تاكيشيما ولكنها الآن أصبحت جزيرة غير مأهولة مرة أخرى. وسمعنا أن الخيزران والجينسيغ ينموان هناك. ويمكن صيد الأسماك أيضا. هذا النص قائم على تحقيقاتنا المحلية. سوف نرفع تقريرا عن هذا بجانب مستندات تحقيقاتنا والتوضيحات وخرائط مفصلة بالمواضيع بعد عودتنا إلى اليابان.“

البعثة الدبلوماسية في سادا هاكوبو، موریاما شيغيرو، و سايتو ساكاي في أبريل ١٨٧٠

▼ أمر مجلس الدولة(دايجوكان)

”فيما يتعلق بالاستفسار حول تاكيشيما(جزيرة أولونغ) والجزيرة الأخرى(جزيرة دوكدو)، فإنه ينبغي أن يكون مفهوما أن هذه الدولة (اليابان) ليس لها علاقة بهما. ٢٩ مارس ١٨٧٧(في السنة العاشرة من عصر حكومة ميجي اليابانية)“

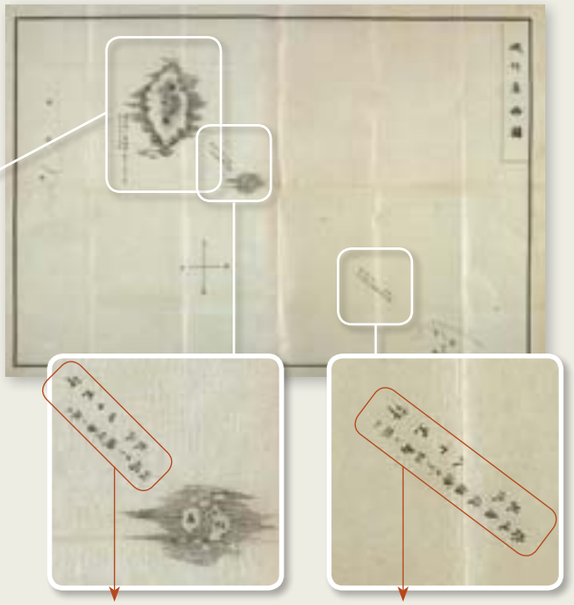

▶ الخريطة المبسطة لإيسوتاكيشيما

”جوسون تبعد تقريبا ٥٠ فرسخا(ري) في شمال غرب إيسوتاكيشيما (جزيرة أولونغ)“

”إيسوتاكيشيما (جزيرة أولونغ) تبعد تقريبا ٤٠ فرسخا في شمال غرب ماتسوشيما (دوكدو)“

”ماتسوشيما (دوكدو) تبعد ٨٠ فرسخا في شمال غرب فوكوورا في جزر أوكي“

تزعم اليابان ليس هناك أدلة على أنّ كوريا اعترفت بوجود دوكدو في الماضي

تزعم كوريا أن أوساندو هي جزيرة دوكدو حاليا. ولكن أوساندو إما أن تكون هي جزيرة أولونغ أو ليس لها وجود.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

اعتراف كوريا الواضح بدوكدو تم إثباته في خرائط ومستندات الأجداد

في الأيام الصافية، تبدو دوكدو ظاهرة للعيان من جزيرة أولونغ. (انظر إلى المادة ٤) ظلت دوكدو تاريخيا جزء من أولونغ بسبب هذه الخصائص الجغرافية. "الملحق الجغرافي لسجلات الملك سيجونغ الحقيقية (سيجونغ شيلوك جيريجي، ١٤٥٤) تشير إلى أنّ "جزيرة أوسان (دوكدو) وجزيرة مورونغ (أولونغدو) تقعان في منتصف البحر الشرقي لهذه البلاد. ويمكن رؤية كل جزيرة من الأخرى بالعين المجردة إذا كان الجو صافيا لأنهما لا تبعدان عن بعضهما كثيرا. كانت الجزيرة تسمى أوسان غوك في عصر مملكة شيلا، وأيضا تعرف بأسم أولونغدو". هذا يوضح أنّ جزيرة أولونغ يمكن رؤيتها بالعين المجردة من دوكدو، وأن جزيرة أوسان تتبع إلى أوسان-غوك.

العديد من المستندات التاريخية التي أصدرتها الحكومة الكورية، بما في ذلك "المسح الجغرافي الكوري الموسع المنقح (سينجيونغ دونغّوك يوجي سونغنام، ١٥٣١)"، و"تجميع المواد المرجعية لكوريا (دونغّوك مونهون بيغو، ١٧٧٠)"، و"كتاب العشرة آلاف أسلوب للحكم (مانغي يورام، ١٨٠٨)"، و"النسخة الموسعة والمنقحة لتجميع المواد المرجعية لكوريا (جونغبو مونهون بيغو، ١٩٠٨)"، كلها توضح أنّ أوساندو هي دوكدو.

وعلى وجه الخصوص، فإنّ الوصف في المستندات مثل الخرائط في "يوجيغو" من "تجميع المواد المرجعية لكوريا (دونغّوك مونهون بيغو)" والتي تشير إلى أن أوليونغ (أولونغدو) و أوسان (دوكدو) هما في حدود أوسان-غوك، وأن أوسان والتي تسميها اليابان ماتسوشيما، تشير بوضوح إلى أن أوساندو هي دوكدو.

"خريطة المقاطعات الكورية الثمانية (بالدو تشونغدو)"، في "المسح الجغرافي الكوري الموسع المنقح (سينجيونغ دونغّوك يوجي سونغنام)"، بها جزيرتان هما "أولونغدو" و"أوساندو (دوكدو)" في البحر الشرقي (انظر إلى المادة ٥). الموقع غير دقيق ولكن وجود الجزيرتين يعني أنه تم الاعتراف بهما بوضوح في زمن وضع الخريطة. وكلّ الخرائط التي تم وضعها بعد القرن الثامن عشر، بما في ذلك "خريطة كوريا (دونغوك جيدو)" تظهر أوساندو إلى الشرق من أولونغدو، وتظهر أن موقع وشكل دوكدو أصبح أكثر دقة.

المادة ٤. منظر جزيرة دوكدو التي ترى من جزيرة أولونغ

المادة ٥. خريطة المقاطعات الكورية الثمانية (بالدو تشونغدو)

هذه خريطة جوسون كلها. وتم وضعها في بداية "المسح الجغرافي الكوري الموسع المنقح (سينجيونغ دونغّوك يوجي سونغنام)" الذي أصدرته حكومة جوسون. أولونغدو ودوكدو تظهران بوضوح في البحر الشرقي.

تزعم اليابان أنها أسست سيادتها على دوكدو في منتصف القرن السابع عشر.

في بداية عصر توكوغاوا باكوفو عام ١٦١٨، حصلت عائلتا أويا و موراكاوا اللذان كانا يسكنان في يوناغو في ولاية دوتوري الإقطاعية اليابانية، على تصريح من توكوغاوا باكوفو للعبور إلى أولونغدو. وانخرطا في احتكار الصيد وقدّما أذن البحر لحكومة توكوغاوا باكوفو. وكانت تستخدم دوكدو طبيعيا كنقطة توقف في الطريق إلى أولونغ ومثلت منطقة لصيد أذن البحرية وأسد البحر السوداء. وبالتالي فرضت اليابان سيادتها على دوكدو في منتصف القرن السابع عشر كحد أقصى.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

توكوغاوا باكوفو وولاية دوتوري الإقطاعية اليابانية تنظران إلى جزيرتي أولونغ ودوكدو كأرض كورية.

التصريح ليس ضروريا للعبور إلى جزيرة محلية. وبالتالي فإن مزاعم اليابان نفسها تثبت أنّ اليابان لم تكن تعترف بدوكدو وأولونغ كأراضي تابعة لها.

وهناك وثيقة يابانية يعود تاريخها إلى منتصف القرن السابع عشر "سجلات المراقبة في محافظة أوكي (أونشو سيتشو غوكي)" (التي نشرت في عام ١٦٦٧)، تشير إلى أنّ جزر أوكي تمثل الحدود الشمالية الغربية لليابان. وهذا يوضح أن اليابان لم تكن تنظر إلى أولونغ ودوكدو كأرض تابعة لها.

وعندما ثارت القضايا الحدودية بين جوسون واليابان بعد حادثة آن يونغ بوك، سأل توكوغاوا باكوفو ولاية دوتوري الإقطاعية اليابانية "ما إذا كانت هناك أي جزيرة ملحقة بولاية دوتوري الإقطاعية بخلاف تاكيشيما (أولونغدو)؟". وهنا ردت الولاية "ليس هناك جزيرة تتبع للولاية، بما في ذلك تاكيشيما (أولونغدو) وماتسوشيما (دوكدو)"، مما يظهر أنّ الجزيرتين لم تكونا تحت سلطة ولاية دوتوري الإقطاعية (انظر إلى المادة ٦).

واستنادا إلى هذا الرد، أصدر توكوغاوا باكوفو حظرا على مرور اليابانيين إلى جزيرة أولونغ في ٢٨ يناير ١٦٩٦. وبالتالي خلافا لما تزعم الحكومة اليابانية، فإنّ اليابان اعترفت بأن جزيرتي أولونغ ودوكدو تتبعان لجوسون في نهاية القرن السابع عشر.

المادة ٦. رد ولاية دوتوري الإقطاعية على استفسار من توكوغاوا باكوفو، ١٦٩٥

"تاكيشيما (أولونغدو)" لا تتبع إلى "إنابا" و"هوكي" (ولاية دوتوري). وسمعنا أن "أويا كويمون" و"موراكاوا إيتشيبي"، وهما تاجران من يناغو في هوكي، تم السماح لهما بالإبحار والصيد في الجزيرة عبر رسالة مختومة عندما كان ماسودايرا سينتارو يدير المنطقة. وأيضا سمعنا أن بعض الناس كانوا يبحرون إلى الجزيرة قبل هذين التاجرين، ولكننا لسنا متأكدين من هذا.
(محذوف)
ليس هناك جزر أخرى تتبع للولاية("إنابا" و"هوكي")، بما في ذلك تاكيشيما (أولونغدو) وماتسوشيما (دوكدو)." نهاية.

تزعم اليابان

أنها حظرت العبور إلى جزيرة أولونغ في نهاية القرن السابع عشر ولكنها لم تحظر العبور إلى دوكدو.

في عام ١٦٩٦، قام توكوغاوا باكوفو الذي يعتقد أنّ أولونغ تتبع لجوسون، بحظر المرور إلى أولونغ ولكنه لم يحظر المرور إلى دوكدو. والسبب هو أنّ اليابان تنظر إلى دوكدو كأرض تابعة لها منذ ذلك الوقت.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

دوكدو التي تعتبر ملحقة مع أولونغ لا تتطلب أيّ حظر منفصل على العبور إليها

المستندات التي تملكها عائلة أويا التي ظلت تبحر إلى أولونغدو، تحوي مقاطع تقول "ماتسوشيما (دوكدو) في محيط تاكيشيما (أولونغدو)" في عام ١٦٥٩ و"ماتسوشيما (دوكدو) في تاكيشيما (أولونغدو) في عام ١٦٦٠". هذا يظهر أنّ اليابانيين يعتبرون أن دوكدو ملحقة مع أولونغ في الماضي أيضا.

وكما تجادل الحكومة اليابانية، استخدمت اليابان دوكدو فقط كنقطة توقف أثناء الإبحار إلى أولونغ وكمنطقة صيد، ولم تكن دوكدو قط وجهة نهائية للقوارب اليابانية. بالتالي فإنّ "أيّ حظر إضافي على العبور إلى دوكدو" ليس ضروريا عند "حظر المرور إلى أولونغدو".

لهذا السبب، من الطبيعي افتراض أنّ"حظر المرور إلى أولونغ في العام ١٦٩٦ يعني ضمنيا حظر العبور إلى دوكدو أيضا فمن المعقول عدم وجود " السماح بالعبور إلى دوكدو"

المادة

٧. أمر يحظر العبور إلى تاكيشيما (أولونغدو) في عام ١٦٩٦

"(محذوف) "موراكاوا ايتشيبي" و"أويا جينكيتشي"، وهما تاجران من يوناغو في هاكوشيو، ظلا يقومان بالإبحار إلى تاكيشيما (أولونغدو) والصيد حتى اليوم منذ أن سمح لهما ماسدايرا سينتارو بالقيام بذلك عندما كان يدير "إينشو" و"هاكوشيو". مع ذلك، فإن العبور إلى تاكيشيما (أولونغدو) تم حظره الآن والالتزام به.

٢٨ يناير
المرسل: سوتشيا ساغامي نو كامي، تودا ياماشيرو نو كامي، أبي بونغو نو كامي، و أوكوبو كاغا نو كامي
المرسل اليه: ماسودايرا هوكي نو كامي"

تزعم اليابان أن بيان آن يونغ- بوك غير موثوق

شهادة آن يونغ- بوك الذي تعتمد عليه جمهورية كوريا في مزاعمها لسيادة دوكدو، يحوي العديد من النقاط التي تتعارض مع الأدلة الواقعية وهي غير موجودة في السجلات اليابانية

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

شهادة آن يونغ- بوك تدعمها الوثائق الكورية واليابانية

نشاطات آن يونغ- بوك في اليابان ساهمت في تسهيل تطور المحادثات على مستوى الدولة بين جوسون واليابان بشأن أولونغدو، وفي النهاية أدّى لاعتراف اليابان بأولونغدو ودوكدو كأراضي كورية. ورغم الاختلاف البسيط في السجلات المتعلقة بنشاطات آن بين جيسون واليابان، إلا أنها لا تبرر تأكيد اليابان أنّ بيان آن غير موثوق.

※ نشاطات آن في اليابان مسجلة أيضا في وثائق حكومية مهمة في حكومة جوسون، بما في ذلك "السجلات الحقيقية للملك سوكجونغ (سوكجونغ شيلوك)" و"مذكرات الأمانة الملكية (سيونغجونغوون إيلغي)" و"تجميع المواد المرجعية لكوريا (دونغّوك مونهون بيغو)" بالإضافة إلى السجلات اليابانية، بما فيها "السجلات عن تاكيشيما (تاكيشيما كيجي)" و"مقتطفات من سجلات خلفية العبور إلى تاكيشيما (تاكيشيما توكاى يورايكي باشو هيكاي)" و"التسلسل الزمني لمحافظة إينابا (إنبو نينبيو)" و"دراسة تاكيشيما (تاكيشيما كو)".

وبشأن زيارة آن الثانية إلى اليابان في عام ١٦٩٦، تظهر "السجلات الحقيقية للملك سوكجونغ (سوكجونغ شيلوك)" أنّ آن قال لصيّاد ياباني في جزيرة أولونغ إن ماتسوشيما (دوكدو) هي جاساندو (دوكدو)، وهي أرض كورية. ثم ذهب إلى اليابان للاحتجاج على دخول اليابانيين إليها.

وفقا لمذكرة المجلد الواحد المتعلقة بحجم قارب كوري أتى قرب الرصيف في السنة التاسعة من جينروكو (جينروكو كيو هيشي-نين شوسين فوني تشاكوغان ايكان أوبويغاكي)التي تم العثور عليها في جزيرة أوكي في عام ٢٠٠٥، جادل آن يونغ- بوك بأن تاكيشيما (أولونغدو) و ماتسوشيما (دوكدو) هما تحت سلطة مقاطعة كانغوون في جوسون الكورية. وهذا يدعم بيان آن في "التسجيلات الحقيقية للملك سوكجونغ (سوكجونغ شيلوك)". (انظر إلى المادة ٨).

وأيضا أثارت اليابان الشكوك حول بيان آن أنه التقى صيادين يابانيين في جزيرة أولونغ في الشهر الخامس من عام ١٦٩٦ وفقا لحقيقة أن العبور إلى الجزيرة تم حظره في الشهر الأول لعام ١٦٩٦. مع ذلك، فإن أمر توكوغاوا باكوفو الذي يحظر عبور اليابانيين إلى أولونغ والذي صدر في شهر يناير من عام ١٦٩٦ لم يتم تقديمه مباشرة إلى عائلتي أويا و موراكاوا. وحصلت جوسون على ذلك الأمر في شهر أكتوبر من نفس العام. وبالتالي من غير المعقول أن تجادل اليابان بأن بيان آن غير موثوق ببساطة لأنّ أمر حظر المرور إلى أولونغ صدر في شهر يناير.

المادة

٨. تقرير شفوي من "مذكرة المجلد الواحد المتعلقة بحجم قارب كوري أتى قرب الرصيف في السنة التاسعة من جينروكو (جينروكو كيو هيشي-نين شوسين فوني تشاكوغان ايكان أوبويغاكي)(١٦٩٦)"

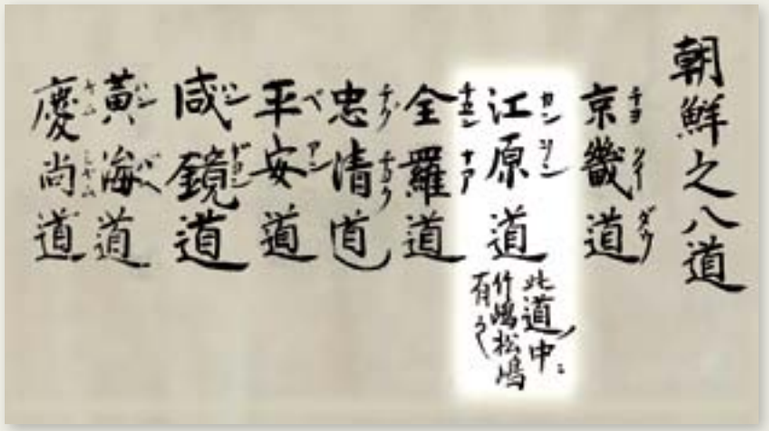
朝鮮之八道
京畿道
江原道
全羅道
忠清道
平安道
咸鏡道
黃海道
慶尚道
北道中。
竹嶋松嶋有之。

هذه وثيقة يابانية تسجل أنشطة آن يونغ- بوك خلال زيارته الثانية إلى اليابان. وفقا لهذا التقرير، من الواضح أن آن جادل بأن تاكيشيما (أولونغدو) وماتسوشيما (دوكدو) تتبعان لمقاطعة كانغوون في جوسون.

تزعم اليابان

أكّدت اليابان نيتها لإدعاء السيادة على دوكدو من خلال دمج الجزيرة إلى محافظة شيماني في عام ١٩٠٥

بعد أن تلقّت طلبا من ناكاي يوزابورو أحد سكان جزر أوكي في محافظة شيماني، لضمّ دوكدو إلى الأراضي اليابانية، أكّدت الحكومة اليابانية من خلال قرار لمجلس الوزراء في يناير ١٩٠٥ نيتها لإدعاء السيادة على الجزيرة. ونتيجة لذلك، في فبراير من نفس العام، أصدر حاكم محافظة شيماني إشعارا رسميا بوضع دوكدو تحت سلطات مكتب أوكينوشيما في محافظة شيماني.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

اليابان احتلت دوكدو بصورة غير شرعية خلال الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥

في يناير عام ١٩٠٥ خلال الحرب الروسية اليابانية، ضمّت اليابان جزيرة دوكدو بموجب الأساس المنطقي لـ " اكتساب السيادة على الأرض المباحة". ولكن مثل هذا العذر تم تعديله "لتأكيد اليابان مجدّدا نيتها في إدعاء السيادة على دوكدو" بعد الخمسينيات من القرن الماضي لأنها أدركت أن أساسها المنطقي القائل إن دوكدو ظلت دائما أرض يابانية، والقيام بضمّها بموجب "اكتساب السيادة على الأرض المباحة"، يتعارضان مع بعضهما البعض. فمزاعم اليابان "بإكتساب السيادة على الأرض المباحة" يتعارض مع حجة اليابان السابقة القائلة إن دوكدو ليس لها علاقة مع اليابان، والذي ظهر أيضا في أمر مجلس الدولة (دايجوكان) عام ١٨٧٧.

بدأت الحرب الروسية اليابانية في ٨ فبراير عام ١٩٠٤ عندما أطلقت البحرية اليابانية هجوما مباغتا على أسطول الباسيفيك الروسي في ميناء آرثر وميناء جيملبو. وشيدت البحرية اليابانية أبراج مراقبة في جزيرة جيجو وجزيرة كومون وأولسان، بهدف مراقبة تحركات الأسطول الروسي. وفي أغسطس ١٩٠٤، تم تشييد برجي مراقبة في جزيرة أولونغ أيضا، وهي الخطوات التي أكّدت القيمة الاستراتيجية لدوكدو.

كان ناكاي يوزابورو مدركا أنّ دوكدو تتبع إلى جوسون. وكان ينوي تقديم طلب إلى حكومة جوسون لتأجير الجزيرة وذلك عبر الحكومة اليابانية. مع ذلك قدّم ناكاي إلتماسا لدمج الجزيرة بدلا من طلب إيجار إلى الحكومة اليابانية في سبتمبر ١٩٠٤ بعد أن حرّضه على ذلك مسؤولون في وزارة الخارجية اليابانية والبحرية اليابانية.

وحاولت وزارة الداخلية اليابانية رفض الإلتماس نظرا لإنّ المكاسب ستكون ضئيلة جدا بينما قد يصبح الوضع خطيرا إذا تم الاشتباه في أنّ الجزيرة الجرداء (دوكدو) أرض كورية، مما يزيد شكوك العديد من الدول في أنّ اليابان لديها طموح لضم كوريا. مع ذلك مضت وزارة الخارجية اليابانية قدما في ضمّ الجزيرة على منطق أنّها تراقب السفن الحربية المعادية بشكل أفضل في حالة إنشاء أبراج مراقبة وتركيب كابلات لاسلكية أو بحرية هناك.

ضمّ اليابان لدوكدو في عام ١٩٠٥ باطل بموجب القانون الدولي. وادعت اليابان إنّ ضمها للجزيرة قائم على الأساس المنطقي لإكتساب السيادة على الأرض المباحة. ولكن كوريا ثبتت سيادتها على دوكدو منذ زمن الأجداد، وأكّدت هذا تحت ظل القانون الحديث من خلال إصدار المرسوم الإمبراطوري الكوري رقم ٤١ (انظر إلى المادة ٩) في ٢٥ أكتوبر ١٩٠٠.

كما أن اليابان أخبرت الدول الغربية وناقشت معها عملية ضمّها لدوكدو، بما في ذلك الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تتلقى كوريا أيّ سؤال أو إشعار فيما يتعلق بعملية الضم احادية الجانب. وفي مارس ١٩٠٦، علم متصرّف أولدو (أولونغدو) بعملية الضمّ من المسؤولين اليابانيين لمحافظة شيماني الذين كانوا يزورون أولونغدو. وفي اليوم التالي، رفع متصرّف أولدو (أولونغدو) تقريرا عن هذه المسألة إلى الحكومة المركزية في سيول ولحاكم مقاطعة كانغوون. وعند استلامهما لهذا التقرير قال وزير الداخلية ووزير مجلس الدولة إنّ مزاعم اليابان بالسيادة على دوكدو لا اساس لها، وأمرا بالتحقيق فيما فعلته اليابان. (انظر إلى المادة ١٠) الحكومة الكورية التي تم حرمانها من حقوقها الدبلوماسية في أعقاب معاهدة الحماية في نوفمبر ١٩٠٥، لم تتمكّن من اتخاذ أيّ تحرك دبلوماسي إزاء هذا الوضع. ولكن الصحف الكورية، بما فيها صحيفة دايهان اليومية (دايهان مايل سينبو) (١ مايو ١٩٠٦) (انظر إلى المادة ١١) وصحيفة هوانغسونغ (هوانغسونغ سينمون) (٩ مايو ١٩٠٦) نشرت مقالات للاحتجاج على ضم اليابان لجزيرة دوكدو.

المادة ٩. المرسوم الإمبراطوري الكوري رقم ٤١ والجريدة الرسمية الذي تحويه

▼ المرسوم الإمبراطوري الكوري رقم ٤١

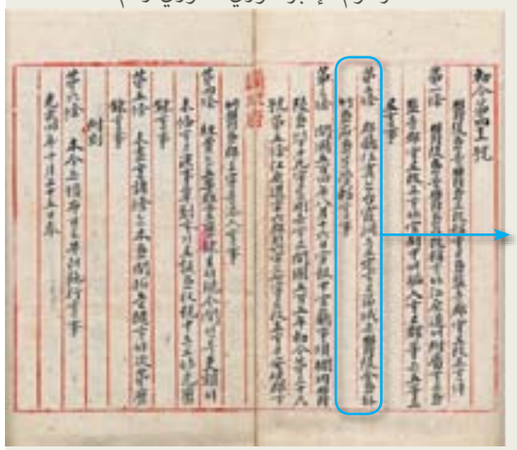

▶ الجريدة الرسمية التي تحوي المرسوم الإمبراطوري رقم ٤١

"المادة ٢. مقر مكتب منطقة "كون" سيكون في تيها- دونغ. وتخضع كامل جزيرة أولونغ وجزيرة جوكدو وجزيرة سوكدو إلى سلطات المنطقة."

كوريا أعادت تسمية أولونغدو بأولدو، ورفعت أعلى منصب إداري فيها إلى متصرّف أولدو. تم إعطاء المتصرّف سلطات على كل جزيرة أولونغدو و جزيرة جوكدو وجزيرة سوكدو. المرسوم الإمبراطوري الكوري رقم ٤١ تم نشره في الجريدة الرسمية الكورية بعدد ١٧١٦ في ٢٧ أكتوبر ١٩٠٠.

المادة ١٠. تقرير يي ميونغ- ناي، القائم بأعمال حاكم مقاطعة كانغوون ومتصرّف منطقة تشونتشون (في٢٩ أبريل ١٩٠٦). مرسوم وزير مجلس الدولة باك جي- سون رقم ٣ (في ٢٠ مايو ١٩٠٦)

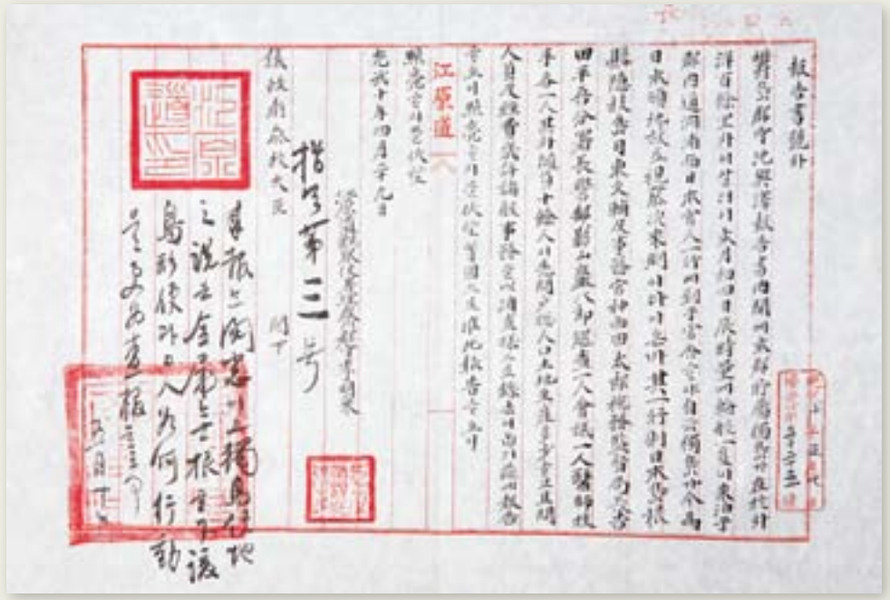

في عام ١٩٠٦، قام القائم بأعمال حاكم مقاطعة كانغوون ومتصرّف منطقة تشونتشون يي ميونغ-ني بإبلاغ وزير مجلس الدولة باك جي- سون بقيام اليابان بضمّ دوكدو التي تتبع لكوريا، وذلك مباشرة بعد قيام متصرّف أولدو (أولونغدو) شيم هونغ- تايك برفع تقريره عن التحرك الياباني.
وردا على ذلك، قال وزير مجلس الدولة باك إن مزاعم اليابان تجاه دوكدو لا أساس لها وأصدر الأمر رقم ٣ لمراقبة الوضع عن كثب في دوكدو وتحركات اليابانيين هناك.

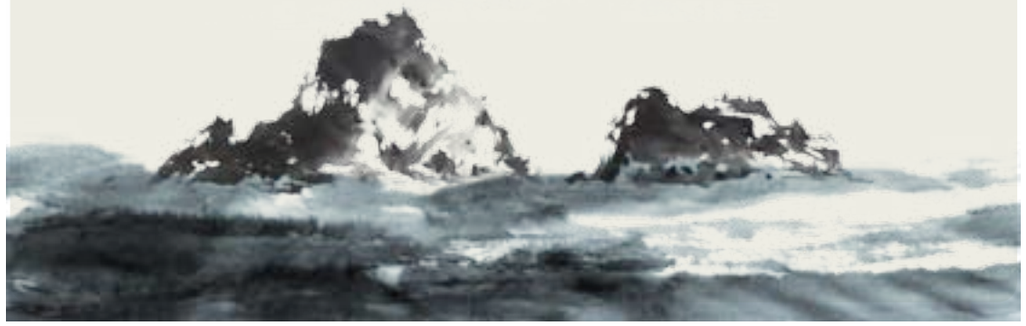

المادة ١١. صحيفة دايهون اليومية (دايهان مايل سينبو)

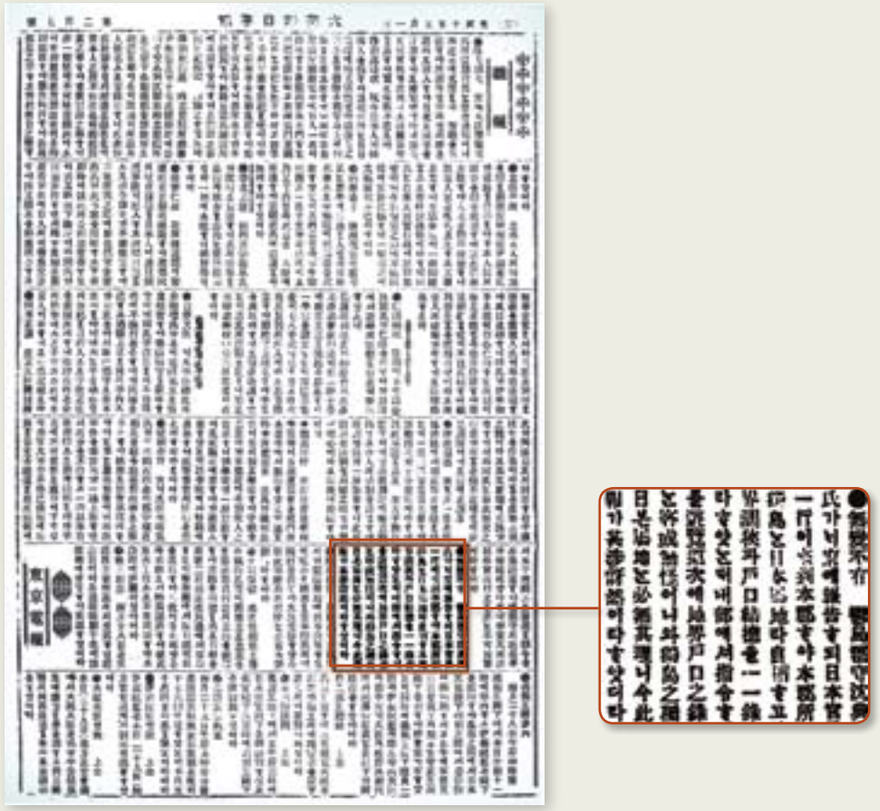

محاولة تحويل الجزيرة التي لها صاحب الى جزيرة ليس لها صاحب (موبيونبوليو)

”ذكر متصرّف أولدو السيد شيم هونغ- تايك أن بعض المسؤولين الحكوميين اليابانيين حضروا إلى أولدو(أولونغدو) وزعموا أنّ دوكدو أرض يابانية وأجروا مسحا على الجزيرة مثل مساحتها ثم أحصوا عدد الأسر. وردا على تقرير السيد شيم هونغ- تايك، قالت الحكومة الكورية إنّ مزاعمهم بإن دوكدو أرض يابانية لا معنى لها على الإطلاق. ونحن نعتبر مزاعم اليابان صادمة.“

تزعم اليابان

أثناء صياغة معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، اقترحت الولايات المتحدة أن تكون دوكدو تحت سلطة اليابان

أثناء صياغة معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، طلبت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة ضمّ دوكدو إلى المناطق التي يجب أن تتخلى عنها اليابان ولكن الولايات المتحدة رفضت الطلب عبر إرسال خطاب دبلوماسي يسمى "مذكرة روسك". ونتيجة لذلك، فإن دوكدو ليست مدرجة ضمن المناطق التي يجب أن تتخلى عنها اليابان في معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي تم توقيعها في سبتمبر ١٩٥١.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

معاهدة سان فرانسيسكو للسلام اتت متسقة مع إعلان القاهرة وإعلان بوتسدام

تعامل المقر العام لقوات الحلفاء مع دوكدو كجزء منفصل عن اليابان حتى دخول معاهدة سان فرانسيسكو حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية. وطبّق المقر العام لقوات الحلفاء "مذكرة التعليمات للقيادة العليا لقوات الحلفاء(SCAPIN)" رقم ٦٧٧ (في ٢٩ يناير ١٩٤٦) والذي ينصّ على أنّ دوكدو وأولونغدو تندرجان في قائمة المناطق المستثناة من السلطات الإدارية أو الحكومية لليابان طوال حكمها الاستعماري. (انظر إلى المادة ١٢)

※ مذكرة التعليمات للقيادة العليا لقوات الحلفاء(SCAPIN) رقم ٦٧٧: مذكرة التعليمات بشأن الفصل الحكومي والإداري لبعض المناطق النائية عن اليابان

"٣. ولأغراض هذا التوجيه، تعرف اليابان بأنها تشمل الجزر الأربعة الرئيسية لليابان (هوكايدو، هونشو، كيوشو، و شيكوكو) وقرابة ١٠٠٠ من الجزر الصغيرة المجاورة،.... باستثناء جزيرة اوتسوريو (أولونغ) وصخور لياتكورت (دوكدو)...."

قرار قوات الحلفاء باستبعاد دوكدو من اليابان كان جزء من تدابير ما بعد الحرب لتنفيذ نتائج إعلان القاهرة (عام ١٩٤٣) وإعلان بوتسدام (عام ١٩٤٥) التي ألزمتا اليابان بالتخلي عن الأراضي التي حصلت عليها بالعنف والجشع. وبالتالي تم ضمّ دوكدو على نحو صحيح إلى المناطق التي يجب أن تتخلى عنها اليابان لأنها أرض كورية اغتصبتها اليابان خلال الحرب الروسية اليابانية.

هذه التدابير التي اتخذتها قوات الحلفاء أتت قبل معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي وقعت في سبتمبر ١٩٥١. ورغم أن دوكدو لم يتم الإشارة إليها صراحة في المعاهدة، إلا أنه من طبيعة الحال ضمّ دوكدو إلى الأراضي الكورية التي تخلت عنها اليابان. حتى أنّ هناك جزر أكبر من دوكدو لم يتم الإشارة إليها في المعاهدة لأنه من المستحيل الإشارة إلى كل الجزر الكورية الجنوبية في المعاهدة ولم يكن من الضرورة الإشارة الى الآراضي الكورية التي تخلت عنها اليابان.

كما أن الخطاب الدبلوماسي الذي يسمى "مذكرة روسك"، والذي تعتمد عليه اليابان في مزاعم سيادتها على دوكدو، ليس له تأثير قانوني في تحديد صاحب السيادة على الجزيرة، لأن هذا الخطاب يعكس فقط وجهة نظر الولايات المتحدة وليس آراء قوات الحلفاء جميعا.

تم إعادة اعتبار دوكدو كجزيرة تابعة لشبه الجزيرة الكورية مع انتصار قوات الحلفاء في الحرب في أغسطس ١٩٤٥، وتم تأسيس حكومة جمهورية كوريا(كوريا الجنوبية) في ١٥ اغسطس ١٩٤٨، بموجب قرار الأمم المتحدة. ومعاهدة سان فرانسيسكو للسلام بالكاد تأكّد هذه الحقائق.

المادة

١٢. مذكرة التعليمات للقيادة العليا لقوات الحلفاء(SCAPIN) رقم ٦٧٧ (في ٢٩ يناير ١٩٤٦م) والخرائط ذات الصلة

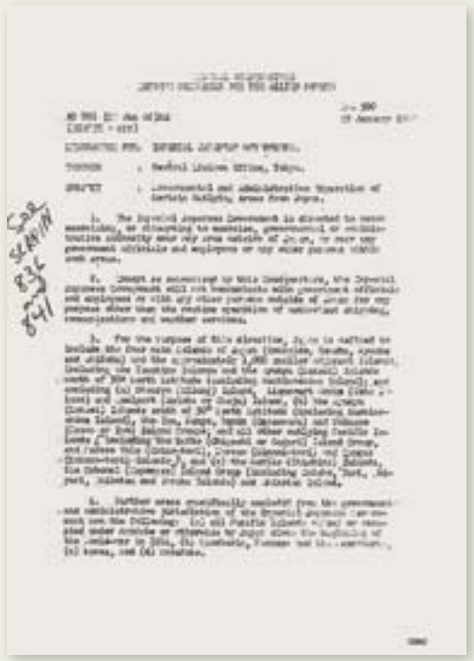

▶ دوكدو تظهر في خريطة متعلقة بمذكرة التعليمات(SCAPIN) رقم ٦٧٧

تزعم اليابان

تحديد دوكدو كمدى للقصف في التدريبات العسكرية للقوات الأمريكية المتمركزة في اليابان تثبت أن دوكدو كانت تعتبر جزء من حدود اليابان

في يوليو عام ١٩٥٢، قامت اللجنة اليابانية الأمريكية المشتركة التي أسست بغرض تنفيذ الاتفاقية الإدارية اليابانية الأمريكية، بتحديد دوكدو كنطاق القصف للقوات الأمريكية المتمركزة في اليابان. وصرحت وزارة الخارجية اليابانية بهذا في جريدتها الرسمية.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

القوات الجوية الأمريكية استبعدت دوكدو من نطاق قصفها مباشرة بعد احتجاج الحكومة الكورية

كانت جزيرة دوكدو منطقة صيد مهمة للصيّادين الكوريين. مع ذلك، شجّعت اليابان القوات الأمريكية لتحديد الجزيرة كنطاق للقصف، رغم أن هذا القرار من المرجح جدا أن يلحق خسائر كبيرة بالصيّادين الكوريين العاملين بالقرب من الجزيرة. (انظر إلى المادة ١٣) وهذا يظهر أيضا في محضر الاجتماع للبرلمان الوطني الياباني.

※ التالي هي كلمات تم تبادلها بين ياماموتو توشيناغا عضو في مجلس النواب من محافظة شيماني، وإيشيهارا كانيتشيرو نائب وزير الخارجية في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الذي عقد في ٢٣ مايو ١٩٥٢.

النائب ياماموتو: "بشأن تحديد منطقة المناورات العسكرية للقوات المتمركزة، اعتقد أنه إذا تم تحديد محيط دوكدو كمنطقة مناورات، فإنها قد تساعد اليابان على الحصول على تأكيد على سيادة اليابان على الجزيرة. أرجو منك أن تخبرني إذا كان هذا ما تنوي وزارة الخارجية فعله."

نائب وزير الخارجية إيشيهارا: "يبدو أن الأمور يتم النظر إليها بعدة طرق تنبع من هذه الفكرة إلى حد كبير."

مع ذلك، احتجت الحكومة الكورية على مناورات القصف بالقنابل للقوات الجوية الأمريكية في جزيرة دوكدو في نوفمبر ١٩٥٢، فقامت القوات الجوية الأمريكية مباشرة باستثناء الجزيرة من نطاق القصف. وأرسلت السفارة الأمريكية في جمهورية كوريا إشعارا رسميا بالقرار بعدم استخدام دوكدو كمنطقة مناورات عسكرية إلى الحكومة الكورية.

المادة ١٣. النصب التذكاري لضحايا القصف على دوكدو (٨ يونيو ١٩٥٠)

فقد عدد من الصيّاديين الكوريين أرواحهم بسبب قصف القوات الأمريكية لجزيرة دوكدو في يونيو عام ١٩٤٨. ووصفت قيادة القوات الجوية الأمريكية في الشرق الأقصى القصف بالحادث العرضي، وأعلنت أنها سوف توقف مناورات القصف في الجزيرة. وفي يونيو عام ١٩٥٠، أقيمت مراسم وضع النصب التذكاري للضحايا بحضور حاكم مقاطعة كيونغسانغ الشمالية الكورية.

تزعم اليابان جمهورية كوريا تحتل دوكدو بصورة غير شرعية

جمهورية كوريا تحتل دوكدو بصورة غير شرعية دون أيّ قاعدة للقانون الدولي. وبالتالي، فإن التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا خلال احتلالها غير الشرعي لدوكدو، ليست لها أي مسوغ قانوني. وتحتجّ اليابان بقوة ضد هذا وتطلب من جمهورية كوريا سحب التدابير التي اتخذتها.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

جمهورية كوريا تمارس سيادتها المطلقة على دوكدو

ضمّت اليابان دوكدو من خلال إشعار محافظة شيماني عام ١٩٥٠، وبدأ الحاكم العام الياباني في كوريا بحكم كوريا بصورة غير شرعية بدءا من عام ١٩١٠. مع ذلك، مع انتصار قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، استعادت كوريا سيادتها على دوكدو. ومباشرة بعد تكوين الحكومة الكورية في أغسطس عام ١٩٤٨، قامت جمهورية كوريا بإعطاء دوكدو العنوان "١، دو- دونغ، نام- ميون، أولونغ- كون، مقاطعة كيونغسانغ الشمالية"، وبدأت في ممارسة سيادتها على الجزيرة، ولم تثير قوات الحلفاء أو اليابان أيّ اعتراض على هذا.

والآن يوجد سكّان كوريون في الجزيرة. وتقوم الشرطة الكورية وموظفون عموميون بحماية الجزيرة وتشغيل العديد من المنشآت مثل المنارة وكاشف الإشعاع طوال العام. (انظر إلى المادة ١٤) حاليا، تقوم العبارات السياحية المتمركزة في أولونغ بالإبحار بين جزيرة أولونغ وجزيرة دوكدو. وفي كل عام، يزور دوكدو أكثر من ١٠٠ ألف سائح من داخل البلاد وخارجها.

حدّدت حكومة جمهورية كوريا جزيرة دوكدو كـ"نصب تذكاري طبيعي يحمل الرقم ٣٣٦ نظرا لأنّ دوكدو موطن للطيور البحرية" في عام ١٩٨٢ وكـ"محمية طبيعية" في عام ١٩٩٩ من أجل حماية البيئة الطبيعية والنظام الإيكولوجي في الجزيرة.

كما هو مبين بالتفصيل حتى الآن، تمارس جمهورية كوريا سيادتها الصارمة على دوكدو استنادا إلى أرضية قانونية.

▲ منزل ساكن في دوكدو

▲ المنارة وكاشف الإشعاع الموجودان في دوكدو

تزعم اليابان

رغم أن اليابان اقترحت على جمهورية كوريا رفع النزاع على دوكدو إلى محكمة العدل الدولية، إلا أنّ جمهورية كوريا رفضت فعل ذلك

اقترحت اليابان على جمهورية كوريا رفع النزاع على دوكدو إلى محكمة العدل الدولية في سبتمبر ١٩٥٤ ومارس ١٩٦٢. مع ذلك، رفضت حكومة كوريا الجنوبية هذا المقترح وما زالت لا تقبل الآن.

مزاعم اليابان غير صحيحة لأن...

دوكدو ترمز إلى سيادة كوريا الجنوبية. وليس هناك سبب يدعو لرفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية.

الحقيقة الواضحة هي أن دوكدو جزء لا يتجزأ من الحدود الكورية تاريخيا وجغرافيا وعبر القانون الدولي. وتمارس جمهورية كوريا الآن حقوقها التشريعية والإدارية والقضائية على الجزيرة (انظر إلى المادة ١٥). وبالتالي قد لا تخضع دوكدو لأيّ محادثات ديلوماسية أو حلول قضائية.

وردًا على مقترح الحكومة اليابانية لرفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٤، عبرت حكومة جمهورية كوريا عن الموقف التالي، وهو الموقف الذي لم يتغير حتى اليوم.

مقترح الحكومة اليابانية هو مجرد محاولة لتزوير آخر متنكر في هيئة إجراءات قضائية. جمهورية كوريا لديها السيادة على الجزيرة، وليس هناك سبب يدعوها لإثبات حقوقها المشروعة في محكمة العدل الدولية.

كانت دوكدو أول ضحية للغزو الياباني لكوريا. مزاعم اليابان المستمرة وغير المقبولة تجاه الجزيرة تجعل الكوريين يشكّون في أن اليابان قد تفكر في غزو كوريا مجددا. بالنسبة للكوريين، فإنّ دوكدو ليست جزيرة صغيرة في بحر الشرق فحسب، وإنما رمز للسيادة الكورية.

من أجل أن تضع الدولتان الأساس للازدهار والسلام في شمال شرق آسيا من خلال التعاون، وعدم تكرار التاريخ المأساوي، يجب أن تلغي اليابان أولا مزاعمها التي لا اساس لها بشأن دوكدو.

المادة

١٥. دوكدو رمز سيادة جمهورية كوريا (المنارة والعلم الوطني لجمهورية كوريا(التيغوك- كي، في جزيرة دوكدو))